□ إعداد/ د. معتز محيي عبد الحميد

جانٍ .. وضحية

إلى متى نبقى متفرجين على انتشار وترويج المخدّرات...

المطلوب تشريعات حازمة وصارمة..

مع تنامي وانتشار المخدّرات بأنواعها، هذه الآفة القاتلة لا يمكن تصوّر كيف أن الكائن البشري يسمح لبضع ذرات من مساحيق المخدرات، أو حبة مخدِّرَة أن تُذهب عقله، وتجعله يهيم في عالم المشردين والمتسولين، فأيّ جريمة أكبر وأعنف من تلك التي يُسلب فيها الفكر البشري، وتنهار معها القيم المجتمعية والمفاهيم الإنسانية النقية ؟! المخدرات تغزو الآن العديد من المدن العراقية، وهي في مدن الجنوب أبرز وأوضح، والغريب أن التقارير الإخبارية من مدينة البصرة - على سبيل المثال- تتحدث عن أن" المخدرات - ومنها حبوب الهلوسة- منتشرة في المقاهي العامة، ما دفع شرطة البصرة إلى فتح مكتب خاص لمكافحة الجريمة في عموم المحافظة، والقيام بحملات ملاحقة للتجار الذين تجاوز أعداد المعتقلين منهم الألف وخمسمئة تاجر، وهذا يؤكد تفشي هذه التجارة الفاسدة في المحافظة".

وقبل شهر تقريباً كشفت مفوضية البصرة لحقوق الإنسان عن" تصدّر المدينة قائمة المدن العراقية في نسب تعاطي وإدمان وترويج وبيع المخدرات"، وكشف ضابط رفيع في وزارة الداخلية، عن "أن العراق يغرق في المخدرات، خصوصاً المدن الجنوبية، وإن أعداد المدمنين في تزايد، ويترافق ذلك مع ارتفاع نسبة جرائم السطو المسلح والقتل العمد".

المطلوب تشريعات حازمة

وفي نهاية شهر تشرين الثاني الماضي، أعلنت قيادة عمليات البصرة، "إحباطها أكبر عملة لتهريب المخدرات في تاريخ العراق، حيث عثرت على كميات كبيرة من الحبوب المخدرة في ميناء أم قصر الجنوبي تصل إلى ١٦ مليون حبة، والشحنة كانت مخبأة في شحنة حقائب مدرسية". وفي الشهر الماضي طالب مجلس محافظة بابل"مجلسي الوزراء والنواب بإصدار تشريعات وقوانين حازمة ضد مروّجي وتجار المخدرات"، مؤكداً على "خطورة تزايد تعاطي المواد الممنوعة من قبل شباب المحافظة، وأن الرؤوس الكبيرة من التجار لم يتم القبض عليهم حتى الآن". وسبق لتقرير المنظمة الدولية لمراقبة تهريب المخدرات التابعة للأمم المتحدة أن كشف بأن "العراق قد تحول إلى محطة ترانزيت رئيسة لنقل الهيروين المصنّع في أفغانستان وإيران إلى دول العالم".

واجب العائلة تجاه الأبناء

إن من الأمور المهمة للعائلة - قبل الحكومة- أن تعتني بأبنائها، ولا ترميهم إلى الطرقات وأحضان تجار الشر والأمراض والمخدرات، وإلا فلا معنى للعائلة في مثل هكذا أوضاع يكون فيها دور الآباء والأمهات منتهياً بعد مرحلة الولادة، لأن مسؤولية تربية الأولاد اليوم صارت معقدة؛ ولهذا فالواجب على الأسرة أن تكون العين الراصدة لكل صغير وكبيرة في سلوكيات أولادهم حتى لا يجدوهم في لحظة من هذا الزمن في عداد ضحايا المخدرات. وبرأيي - وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التعاطي والمدمنين- فإن القضية يمكن تداركها عبر حملة وطنية تشارك فيها الأوقاف الدينية لجميع المذاهب والأديان ووزارات التربية والداخلية والصحة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات لبيان خطورة هذه الآفة الآكلة، والسعي لمساعدة المدمنين على تركها تدريجياً عبر دورات تثقيفية بمراكز تثقيفية متخصصة. بلدنا مستهدف من قوى الظلام وينبغي الوقوف بوجه مساعي تجار الشر، وسماسرة الإرهاب العسكري والمخدراتي، وإلا سنجد بلادنا في المدى المنظور، تنخرها المخدرات، وحينها لا يمكن التصدي لهذا البركان المدمِّر.

قضايا أثارت جدلاً

منع سجن النساء المديونات!!

قام عدد من نواب البرلمان المصري مؤخراً، بالتقدم بمشروع قانون لمنع سجن "المديونات" و"المديونين"، لاستبدال العقوبة الموقعة على المديونة بأخرى بديلة، كالتشغيل في أعمال تتعلق بالمنافع العامة أو حرمانهن من البطاقات التموينية والدعم.

يسمح المشروع للقاضي المختص، أن يصدر قراره باستبدال العقوبة بالتشغيل وفقاً لقناعاته، ولما يراه من توافر النية والقصد الجنائي.

المديونات، أو الغريمات كما يطلق عليهن المصريون، هن كل امرأة وقّعت على إيصالات أمانة مقابل الحصول على بضائع بالتقسيط من التجار أو وقّعت كضامنة لأيّ من أفراد الأسرة، ثم تعثرت في سداد المبلغ المستحق وكان مصيرها السجن.

لا ترتبط الظاهرة بمنطقة بعينها في مصر، لكن هي أكثر انتشاراً بين نساء القرى والمدن النائية، وكثيرات تضطرهن الحاجة للاستدانة لتزويج بناتهن وبعضهن يضمّن أزواجاً لاذوا فراراً لتقع الزوجة بين تراكمات الديون وقبضة التجار.

حفّز تزايد أعدادهن بسبب تدهور الحالة الاقتصادية، بعض المراكز الحقوقية والجمعيات الخيرية والأهلية ومشاهير الفن، تدشين مبادرات للمساعدة في حل أزمتهن، وكان لجمهور مواقع التواصل الاجتماعي دور في جمع تبرعات لإخلاء سبيلهن وتوفير برامج تأهيلية لدمجهن في الحياة الاجتماعية من جديد حفاظاً على تماسك الأسرة المصرية. تلك المبادرات، كانت اجتهادات ليس لها سند قانوني ودستوري تنطلق منه، وظهرت مساع لتعديل قانون العقوبات واستبدال مواد الحبس في تلك القضايا بعقوبات أخرى، كالعمل مشرفات في دور الأيتام ومؤسسات رعاية كبار السن والمستشفيات.

وتقدمت النائبة إليزابيث شاكر، عضو مجلس النواب المصري، بمشروع قانون جديد من شأنه منع سجن المديونات والمديونين، بمقتضى نص قانوني مدروس ومحكم يدور حول تعديل المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، الذي يعتبر التوقيع على إيصالات الأمانة جناية.

لاقى اقتراح العقوبات البديلة إشادة من كثيرين، لا سيما أن المبالغ التي تسجن بسببها المرأة لا تتعدى أحياناً الخمسة دولارات، مؤكدين أنه قانون مُلح يحتاج إلى السرعة في التشريع والضغط من وسائل الإعلام والمجتمع المدني لإنجازه، فحبس المديونات بالسجن وصمة عار تلاحق العديد من الأسر المصرية.

استشارات قانونية

• الصديق أبو سامر، يسأل: ماهي الإجراءات التي يمكن اتباعها فيما يتعلق بالمفقود؟

• يجب أولا اقامة دعوى في محكمة التحقيق عن طريق وكيله أو القيّم عليه وهو الذي يتولى ادارة شؤونه تحت اشراف دائرة رعاية القاصرين، وعند عدم وجود قيّم عليه، فإن رعاية القاصرين هي القيّم عليه. ولايجوز بيع أموال الغائب إلا ماهو قابل للتلف أو مايحتاج الى الإدامة، ويجوز للمحكمة أن تحكم بموت المفقود اذا مرت أربع سنوات على فقدانه أو اعلان الفقدان، حيث يتم الاعلان في صحيفتين رسميتين، ويعد يوم صدور الحكم بموت المفقود تأريخا لوفاته، وحسب ماجاء في قانون رعاية القاصرين رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ .

• القارئ أبو عصام من مدينة النجف الأشرف، يسأل: عن إمكانية زواج ابنه المنغولي من بنت خالته وشروط الموافقة على الزواج؟

• في قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة السابعة منه، اشترطت للزواج تمام الأهلية (العقل وإتمام الثامنة عشرة) مع أن القاضي له أن يأذن بزواج أحد الطرفين، المريض عقليا إذا ثبت بتقارير طبية، أن زواجه لا يؤثر ولايضر في المجتمع وأنه من مصلحته الشخصية هذا الزواج وبشرط موافقة الطرف الآخر بهذا الزواج قبولاً صريحا وواضحا.

• المواطن أبو تحسين، يسأل: عن الجهة التي تمنح إجازة بيع المشروبات الكحولية؟

• منحت المادة الأولى من قانون إجازة بيع المشروبات الكحولية والمرقم (٦) لسنة ٢٠٠١ رئيس هيئة السياحة أو من يخوله منح إجازة فتح محل بيع المشروبات الكحولية، ووفقاً للشروط المنصوص عليها وهي:

١- أن يكون عراقي الجنسية

٢- أن يكون من الطوائف غير المسلمة

٣- أن لايقل عمره عن (٢١) سنة

٤- عدم حصوله على إجازة نافذة لمحل مماثل لنفس الغرض.

وقال قيل

زوجتي تضربني وتهينني... أيها القاضي !!

وقف الزوج "ر . ك" أمام قاضي الأحوال الشخصية في مدينة الحلة، يشتكي من الظلم الذي تعرض له على يد زوجته بعد مرور ٥ سنوات على زواجهما، كان فيها يحمل لقب "الزوج السعيد" بحسب وصفه ووصف أهله له، بسبب رغبته في عدم مخالفة زوجته التي أحبها طوال عامين قبل ارتباطهما والزواج بها، لينتهي به الحال واقفاً أمام المحكمة.

وقال الزوج، أثناء استماع شكواه: "كنت أعمل ليلاً ونهاراً حتى لا أقصّر في طلبات زوجتي من رغبتها في الاشتراك في نادٍ وتغيير السيارة التي تقتنيها والسفر سياحياً الى الخارج مثل صديقاتها، ورغم كل ذلك كانت دائماً تتهمني بالتقصير وندمها على سنوات الحب التي قضتها معي والزواج الذي جعل منها امرأة لاتحقق مستقبلها وطموحها معي !

وتابع الزوج: المسكين "تقريباً كنت أراها صدفة بالمنزل، بسبب إما قضاؤها وقتها لدى والدتها برفقة ابنتي أو مكوثها في المول مع صديقاتها، وعندما تعود إلى منزلها تأتي منزعجة، لأن صديقتها قد اشترت حلي ذهبية جديدة، ويجب عليّ أن اشتري مثلها على الأقل، وغيرها من الطلبات المالية المزعجة الخارجة عن الأصول.

وأكمل (ر) بدأت الحياة تتحول شيئاً فشيئاً الى خلافات وضرب وتحول المنزل الى ساحة معارك يومية، عندما أصبحت زوجتي تبادر بإطلاق الكلمات الجارحة أمام أهلي ضدي ثم تطور لسباب ورفع يديها لضربي، مما جعلني أقابل ذلك بالعنف، أنا الآخر، لتضيع ابنتنا الصغيرة وسط صراعاتنا بعد أن أصبحت والدتها تعاقبها بالضرب لتستفزني".

وأردف الزوج: "سرقت كل ما أملكه وتركت المنزل وهربت، وأقامت دعوى خلع واشترطت لكي تتنازل عنها وتعود لي، أن تضربني على وجهي أمام عائلتي عقاباً على اعتراضي عليها وتعنيفها أمامهم في آخر خلاف، مما دفعني لإقامة دعوى النشوز بعد أن فقدت الأمل في إصلاح حالها ورجوعها إلى رشدها".

دراسات وبحوث

ستراتيجية استباقية لإنهاء التحرّش والاعتداءات الجنسية في الوسط الجامعي

أصدرت أخيراً جامعة كيبيك في مونتريال دراسة تحت عنوان «الجنس والسلامة والتفاعل» في الوسط الأكاديمي، شملت ٩٢٨٤ طالبة وطالباً، أي ثلث الذين يتابعون دراستهم في ٧ جامعات كندية، أكدوا أنهم تعرّضوا في جامعاتهم لنوع من التحرّش والاعتداءات الجنسية.

وكشفت الدراسة أن ٣٦,٩ في المئة منهم، لا سيما الطالبات، تعرّضوا لنوع من العنف الجنسي منذ دخول الجامعة، وأن ٢٤,٧ في المئة كانوا ضحايا لعنف مماثل في سنتهم الجامعية الأخيرة. وأن ٩ من أصل ١٠ لم يتقدّموا إلى المسؤولين الجامعيين بأيّ شكوى ضد المعتدين.

ما أظهرت الدراسة، أن بين الضحايا ٧١ في المئة من النساء و٨٦,٦ في المئة من مغايري الجنس. وأوضحت أن مجمل هذه المعطيات الإحصائية لا يمكن تعميمها على مجموع الوسط الجامعي، باعتبار أن الدراسة اقتصرت على جامعات: شربروك، كيبيك في مونتريال، مونتريال، كيبيك في أوتاوي، كيبيك في شيكوتيمي، ولافال. واعتمدت ثلاث عيّنات من العنف الجنسي: التحرّش والتصرفات غير المرغوب بها (لفظية أو جسدية) والاعتداء (اغتصاب، إكراه، ابتزاز، تهديد...).

وترى الباحثة في جامعة مونتريال مانون بيرجيرون والمشاركة في الدراسة، أن مجمل هذه الاعتداءات التي تحصل في صورة متكررة، يقوم بها طلاب آخرون، غالبيتهم من الرجال، وتحدُث عادةً في إطار الاحتفالات الجامعية أو الترفيهية أو الأنشطة التعليمية أو البحثية التي تنظّم خلال العام الدراسي داخل الحرم الجامعي وخارجه، أو خلال المشاركة في مؤتمرات وندوات أكاديمية.

وتضيف بيرجيرون أن «٤١ في المئة ممّن شملتهم الدراسة تعرّضوا إلى أشكال عنف جنسي عدّة»، في حين أن زميلتها المشاركة في الدراسة ساندرين ريتشي، تشير إلى أن ارتداء فتيات ألبسة مثيرة قد يكون محفّزاً لهذه الاعتداءات، وتدعو ضحايا العنف الجنسي إلى كسر «تابو» الخوف والصمت والإبلاغ عن الفاعل أيّاً يكن موقعه.

وفي السياق الأكاديمي أيضاً، يؤكّد داني ديبوا مدير «معهد سان فوي» الذي يضم حوالي ٦ آلاف طالبة وطالب، أن هذا الصرح التعليمي «يشهد كل ما يحدث من أنواع الإثارات الجنسية. وهي ظاهرة خطرة ومقلقة ومن الصعب قياس مدى تداعياتها نتيجة نقص فادح في المعلومات المحيطة بها».

ويضيف: «نأمل في أن نرى مع الوقت زيادة الطلاب والمعلّمين والموظفين الذين يتحلّون بالشجاعة والجرأة في كشف ما يُمارس من مسلكيات جنسية مشينة».

وتؤكّد وزيرة التعليم العالي في حكومة كيبيك هيلين دافيد، من جهتها، «تنبّه المعنيين إلى مشكلة الاعتداءات الجنسية، وسيتخذون ما يلزم من إجراءات لمكافحتها والوقاية منها، مثل اعتماد صندوق خاص لشكاوى العنف الجنسي في كل مؤسسة كيبيكية، ومتابعة أثر المعتدين وإحالتهم إلى القضاء، وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي للضحايا.

انتبه رجاءً

حذرت لجنة تابعة لمجلس اللوردات البريطاني، من أن الدول المارقة والإرهابيين قد يحصلون "في المستقبل القريب" على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي القاتلة. وقال ألفين ويلبي، نائب رئيس قسم البحوث في شركة تال الفرنسية العملاقة في مجال شؤون الدفاع، التي تزوّد الجيش البريطاني بطائرات استطلاع موجّهة، إن "المارد خرج من القمقم" بالتكنولوجيا الذكية.

الجماعات الإرهابية وتكنولوجيا أسراب الطائرات الموجّهة

وأشار إلى زيادة احتمال شن هجمات باستخدام "أسراب" من الطائرات الصغيرة الموجّهة التي تستطيع اختيار أهداف محددة من خلال مدخلات بيانات محدودة من البشر.

أسراب الطائرات

ويجري الجيشان الأميركي والصيني، تجارب بشأن أسراب لطائرات دون طيار رخيصة الثمن يمكن استخدامها في شن هجوم على أهداف للعدو أو للدفاع عن البشر ضد هجمات من المحتمل أن يقوم بها داعش. وقال نويل شاركي الأستاذ الفخري في مجال الذكاء الاصطناعي وأجهزة الروبوت في جامعة شيفيلد، إنه يخشى من امتلاك جماعات إرهابية مثل تنظيم داعش مجموعة من "النسخ السيئة للغاية" لهذه الأسلحة دون تجهيزها بوسائل الحماية لمنع القتل العشوائي. وكشف أن تنظيم داعش يمتلك بالفعل طائرات موجّهة كأسلحة دفاعية، على الرغم من أنها تعمل حالياً بتوجيه بشري عن بعد. وتابع أن الطريقة الوحيدة لمنع هذا السباق الجديد للتسلح هي "وضع قيود دولية جديدة لذلك"، وهي خطوة يروّج لها في الأمم المتحدة بوصفه عضوا في اللجنة الدولية للسيطرة على أسلحة الروبوت.

الحظر المضال

وشدد ويلبي، على أن مثل هذا الحظر قد يكون "مضللاً" وصعب التنفيذ. وأضاف أنه يوجد بالفعل قانون دولي للصراع المسلح، الذي يهدف إلى ضمان "استخدام القوات المسلحة لأقل حد ممكن من القوى الضرورية لتحقيق الهدف، بأقل خطر ممكن للعواقب غير المقصودة والخسائر المدنية".

وكانت مؤسسة أميركية للأبحاث، حذرت مؤخراً من أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الصينية وتطويرها قد يشكّلان تهديداً للتوازن الاقتصادي والعسكري للقوى العالمية. واستشهد تقرير المؤسسة بأمثلة على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض العسكرية.

وكانت الصين قد أعلنت في تموز الماضي، عن خططها القومية لتطوير الذكاء الاصطناعي، ودعت إلى اللحاق بركب الولايات المتحدة.

وقال تقرير صادر من مركز الأمن الأميركي الجديد، الذراع البحثية للاستخبارات الأميركية "لم تعد الصين في مركز أقل تكنولوجيا بالنسبة للولايات المتحدة، بل أصبحت تنافس بحق ولديها القدرة على التفوق على الولايات المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي".

وأضاف التقرير، الذي استشهد بوثائق متاحة، "يستثمر الجيش الصيني في عدد من المشروعات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي، كما تتعاون معاهد بحثية تابعة للجيش الصيني مع قطاع الصناعات الدفاعية الصينية". وقال "يتوقع الجيش الصيني استخدام الذكاء الاصطناعي في تغيير أساسي لطبيعة الحروب".